المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

الإنفاق على العقار والغذاء يشكل ٤٦٪ من سلة المستهلك السعودي.. اقتصاديون لـ «الرياض»:

المواد الغذائية والدولار يرفعان نسبة التضخم محلياً

تشير الدراسات الاقتصادية - الحديثة- إلى أن مستوى الإنفاق سيرتفع خلال الفترة المقبلة وحتى العام ٢٠١٠، مما يؤدي لتراجع الفوائض المالية والتجارية وأن التضخم سيظل منخفضا نسبيا، في حين أن أسعار المواد الغذائية ستستمر في الارتفاع على مدى الأعوام المقبلة.

وتبيّن الدراسة الاقتصادية، أن غلاء أسعار المواد الغذائية بسبب التغيرات الهيكلية في أنماط الاستهلاك، واستخدامات المنتجات الزراعية التي دفعت بأسعار السلع إلى الارتفاع عالمياً، وليس بمقدور الدولة عمل الكثير حيال هذه المستجدات خصوصاً أن العوامل المحلية ليست عاملاً رئيسياً في ارتفاع الأسعار.

وبينما يرى «ضيوف الندوة» أن من مسببات التضخم في الأسعار، حيثُ إنها أكثر من مسبب ومنها: الأول: هو الإنفاق الحكومي فهو مرتبط بالإيرادات النفطية، وبالرجوع إلى التاريخ فإن هذا التضخم تزامن مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة إيرادات الحكومة وبذلك تزيد السيولة في يد الدولة والإنفاق يكون أكثر، خاصةً في وضعنا الحالي نجد أنه سبق الارتفاع في أسعار النفط مرحلة انخفاض حاد في أسعار النفط أدت إلى العجز في الميزانية الحكومية، وتراكم الدين الحكومي وإلى توقف الكثير من قضايا التنمية الاقتصادية، وأصبحت الميزانية في الغالب موجهة للرواتب والاستهلاك أكثر من الاستثمار، وهذا عطل الكثير من قضايا التنمية مثل التعليم، البنية التحتية، والجامعات والمستشفيات، والسبب الثاني للتضخم هو: ربط الريال بالدولار، وهذا الربط يجعل قدرة السياسة النقدية محدودة في إدارة هذه السياسة النقدية، فغالب السياسات النقدية بالدولة مربوطة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي يبقى في يد الدولة فقط السياسة المالية هي السياسة الفاعلة.

وقالوا أن تقرير صندوق النقد الدولي يشير إلى أن الدولار الأمريكي مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية، وبالتالي فإن الاتجاه إلى هذه العملة هو الانخفاض، وبذلك سنجني ثمار هذا الانخفاض سلباً على المستهلك السعودي، والسبب الثالث قطاعان: قطاع المساكن والعقارات والبناء، والقطاع الثاني هو قطاع المواد الغذائية. وأن السبب في ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم، حيثُ أن آخر إحصائية تقول إن قطاع العقار والبناء والتشييد يشكلان ١٨ في المائة من إنفاق المستهلك، و٢٨ في المائة من إنفاق المستهلك يتجه إلى الغذاء، وإجمالي الإنفاق من سلة المستهلك السعودي من العقار والغذاء ٤٦ في المائة.

وأكدوا أن السبب الرئيسي في التضخم هو: الإنفاق الحكومي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم، وربط الريال بالدولار مقابل العملات الأخرى،وبقية القطاعات الارتفاعات فيها كانت لا تذكر لأنها ضئيلة.

وفي هذا الصدد تطرح «الرياض» ثلاثة محاور ذات أبعاد اقتصادية بارتفاع الأسعار وعلاقتها بالتضخم، وهي الأول: أسباب التضخم.. وما الحلول الناجعة للخروج من هذه الأزمة. والثاني: فرضية جشع التجار واستغلال الظروف التي تمر على المجتمع ليمرروا مخزونهم في ظل الوضع الراهن. والثالث: اختلال نظام توزيع الدخل والثروة هل يقود إلى إفرازات خطيرة، تتمثل في زيادة معدلات الجريمة وكذلك معدلات البطالة وهي تعبر مشكلة اقتصادية اجتماعية قائمة.

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007
الصفحـات : 8
العـــدد : 14393
المسلسل : 45

من اليمين : الزميل صالح الزيد، محمد الشعلان، د. عبدالعزيز العتيبي، د. رجاء المرزوقي، د. فهد بن جمعة، د. مانع الدعجاني، الزميل عبداللطيف العتيبي

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

*** «الرياض»: ما هو التضخم في الأسعار ؟**

– بدايةً، قال الدكتور رجا المرزوقي رئيس وحدة الاتحاد النقدي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن التضخم في التعريف الاقتصادي هو الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، وليست سلعة واحدة، فالارتفاع في السلعة الواحدة لا يعتبر تضخماً، ولكن حينما تكون المشكلة عامة وعلى جميع القطاعات هنا يكون التضخم بسبب الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، إذا عرفنا التضخم بأنه هو الارتفاع العام في مستوى الأسعار في جميع الوظائف في فترة زمنية سواء كان شهراً أو سنة، لكن نأخذ في الاعتبار القضايا الموسمية، ومنها: هل التضخم هو مشكلة نقدية فقط ؟ ونقصد بالمشكلة النقدية وجود سيولة أو طباعة نقود أكثر من حاجة الاقتصاد فيتأثر المستوى العام للأسعار هذا يحدث في الغالب في الاقتصاديات التي تكون العملة فيها معومة، ونحن عندنا ما دام أن العملة مثبتة فإن هذه المشكلة ليست موجودة.

وأبان المرزوقي أن الدولار مقابل العملات الرئيسية نجده قد انخفض بنسبة كبيرة خلال الثلاث سنوات الماضية، كمثال انخفض أمام اليورو خلال السنة بأكثر من ١١في المائة، والاسترليني نفس الشيء، والين الياباني كذلك انخفض أمامه ٦ في المائة، فلو أخذنا هذا الكلام على ثلاث أو أربع سنوات نجد أن الانخفاض تجاوز ٤٠ في المائة مقابل اليورو، هل هذا الانخفاض أدى إلى ارتفاع أسعار وتكلفة الواردات على المستورد السعودي ؟ إذا حسبناها بقيمة العملات مقابل الريال السعودي. فالسعودية تستورد ما يعادل ١٥ في المائة من الاقتصاد الأمريكي و٢٨ في المائة من وارداتها من الاقتصاد الأوروبي. وإجمالي وارداتها من دول الدولار حوالي ٥٥ في المائة، وبقية الـ ٤٥ في المائة من الواردات السعودية تأتي من دول غير مربوطة بالدولار، بهذا أصبح جزءاً من أسباب التضخم هو الربط بالدولار الأمريكي وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

المرزوقي: المدن الاقتصادية الست ستؤثر على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي مستقبلاً

وأضاف «أن ما يسمى بالبلد الآمن الذي هو أمريكا بعد ١١ سبتمبر وكذلك الدول الغربية، أصبح الاستثمار مرغوباً في البلد الآمن وصار هناك التنويع في الاستثمار والبلد المستثمر الغالب هو البلد الأقدر والأفضل في المحافظة على الأموال والاقتصاد السعودي، وهذا أدى إلى عودة الرساميل السعودية مما سبب التضخم وتعاظمه، قضية أخرى وهي نسبة النمو السكاني ونسبة ٦٠ في المائة من السعوديين هم أقل من سن ٢٤ سنة وهؤلاء يحتاجون إلى دخول سوق العمل. بعض الإحصائيات مع العلم أن وزارة التخطيط ذكرت أن نسبة المساكن التي يملكها السعوديون ٦٠ في المائة، بينما في إحصائيات سابقة على الأقل كانت منشورة عن طريق مؤسسات مصلحة الإحصاءات أن ٤٠ في المائة فقط من السعوديين يملكون مساكن، هذه النسبة تعني أننا نحتاج البنية التحتية وإلى مساكن وعلاج للمواطنين، علماً أن ٣٩ في المائة من المساكن يمتلكها السعوديون بيوت شعبية.

وهذه القضايا أدت إلى الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية الأساسية للمستهلك السعودي. نأتي إلى قضية أخرى مهمة وهي إعلان المدن الاقتصادية الست، هذه بلا شك ستؤثر على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي مستقبلاً، لكن حتى تبني هذه المدن في هذا الوقت سترفع معدل تضخم الاقتصاد السعودي. لأن ست مدن تبنيها في وقت واحد إضافة إلى بنية تحتية تتبناها الدولة وإنفاق على هذه البنية التحتية والحاجة الماسة للمواطنين للسلع الأساسية الاستهلاكية والمساكن، هذه كلها تتزامن في وقت واحد وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المساكن».

واتفق الدكتور عبدالعزيز شافي العتيبي عضو لجنة الشؤون المالية في مجلس الشورى، مع «المرزوقي» في

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

بعض نقاط أسباب التضخم. وأضاف قائلاً: إن من أسباب ارتفاع الأسعار في المملكة العربية السعودية في هذه السنة الأخيرة ما يعود إلى زيادة حجم الإنفاق العام، وكما أشار إلى ذلك «المرزوقي» انه نتيجة لارتفاع عائدات الدولة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والحاجة الماسة للتوسع في مشروعات البنية الأساسية نتيجة لتوقفها لفترات طويلة، وذلك كالطرق والإنشاءات والجامعات سواء ببناء تجهيزات جديدة أو صيانة تجهيزات قائمة.

وهذا بلاشك أحد الأسباب - الكلام للدكتور العتيبي-، ولكن أيضا يجب ألا ننسى حجم السيولة بالإضافة إلى ما تفضل به «المرزوقي» عن عودة رؤوس أموال بعد ١١ سبتمبر، إلا انه ينبغي ألا ننسى عاملين آخرين أديا إلى زيادة حجم السيولة، أحدهما

الضيوف المشاركون:

* الدكتور عبدالعزيز شافي العتيبي
عضو لجنة الشؤون المالية في مجلس الشورى

* الدكتور رجاء المرزوقي
رئيس وحدة الاتحاد النقدي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

* الدكتور مانع الدعجاني
أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

* الدكتور فهد بن جمعة
خبير في الاقتصاد السياسي

* محمد الشعلان
عضو لجنة المواد الغذائية في الغرفة التجارية والصناعية بالرياض

أعد وأدار الندوة -
عبداللطيف العتيبي:
تصوير - بدر الحرابي:

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

خارجي والآخر داخلي، الخارجي هو زيادة حجم الاستثمارات الخارجية نتيجة للتسهيلات الأخيرة للمستثمرين. وهناك إحصاءات تشير إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية في المملكة، وهي وان كانت في بداياتها، إلا أن بعضها قطع شوطاً طويلاً.

وذكر العتيبي، أن العامل الداخلي والذي ربما يغفل عنه البعض هو فقاعة الأسهم التي للأسف الشديد أدت إلى أن قطاعاً كبيراً من المجتمع من خلال القروض الشخصية تحمل قروضاً كبيرة وضخها في سوق الأسهم. وهذه الشريحة الواسعة من المقترضين وأغلبها من الشباب مع الأسف ومن ذوي الدخل المحدود رهنوا مستقبلهم في هذه القروض الشخصية وضخوها في سوق الأسهم، وحينما انهار السوق في ٢٥ فبراير عام ٢٠٠٦م والسيولة بقيت إلا أنها انتقلت ملكيتها من أشخاص إلى أشخاص آخرين، وانتقلت من قطاع الأسهم إلى قطاع العقار لأنه يعتبر قطاعاً آمناً بلغة المستثمرين مما أدى إلى ارتفاع أسعار العقار سواءً الأراضي أو المباني الجاهزة كفلل سكنية أو عمائر، مما قاد هذا إلى الارتفاع في الإيجارات فأصبح كأن قطاعاً يقود قطاعاً آخر. هذا الأمر يجب ألا نغفله لأنه زاد حجم السيولة الموجودة في البلد في الإنفاق الحكومي، وأيضاً السيولة التي تحملها الأشخاص وضخوها في السوق حتى وان انتقلت من أشخاص إلى أشخاص إلا أنها مازالت داخل السوق، هذا يعتبر سبباً رئيسياً في عملية التضخم.

وأوضح العتيبي، أن العامل الآخر هو استغلال التجار للأزمة وهي طبيعة بشرية ولا يمكن تعميمها لكنها موجودة لدى كثير من التجار فقد قال سبحانه وتعالى في محكم تنزيله (ويل للمطففين..)، فلو لم تكن هذه الطبيعة في جبلة الإنسان لما نزلت هذه السورة، وكما يقول التجار بأن التجارة شطارة، فهي موجودة في النفس البشرية. والنقطة الأخرى التي اهتم بها كثيراً بحكم خلفيتي الإدارية هي الضعف الإداري بالنسبة لأجهزتنا الحكومية، فهي متدنية في مستوى أدائها، فيما يتعلق بالتخطيط واستشراف المستقبل والتنبؤ بالمشكلات والتعامل معها قبل أن تصبح أزمات. فللأسف أجهزتنا الحكومية قدراتها متواضعة إداريا، ولدينا شواهد كثيرة من أبرزها أزمة سوق الأسهم، فالأجهزة الحكومية المعنية بإدارة الشأن الاقتصادي كان أداؤها سيئاً في إدارة الأزمة، فالأزمة لم تتشكل في أسبوع أو أسبوعين، بل تشكلت على مدى سنتين أو أكثر فأين كانت الأجهزة الإدارية الحكومية من الأزمة، ولماذا لم تتنبأ بها وتتخذ التدابير اللازمة لمنع حدوثها أو التخفيف منها على الرغم من التقارير والكتابات والتحذيرات؛ بعض منها من الداخل والبعض الآخر من الخارج ولم تحرك ساكناً. وهذه المعضلة أعتقد أنها كبيرة وسبب في معاناة المواطن السعودي من الأزمات المتكررة.

وأضاف «أن المملكة العربية السعودية حباها الله سبحانه وتعالى بقيادة حريصة جداً على رفاهية ورخاء المواطن والمجتمع ونلمس ذلك من خلال توجيهات ومن خلال أحيانا تدخل شخصي من اعلى شخص في البلد الذي هو خادم الحرمين الشريفين - وفقه الله - من خلال قضايا بسيطة على مستوى أسعار سلع معينة مثل سعر الشعير، وكان المفترض أن تتعامل معها الأجهزة الحكومية ولا يجب أن تصعد إلى هذا المستوى فخادم الحرمين وولي عهده وفقهما الله لديهما من الملفات الهامة والإستراتيجية ما هو أهم من هذا ولكنهما يضطران بسبب ضعف أداء الجهاز المعني إلى التدخل شخصيا من منطلق الحرص على راحة المواطن.

فبين هذه القيادة وهذا

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

المجتمع أجهزة إدارتها دون المستوى ولديها مشكلة في التنسيق فيما بينها في السياسات سواءً قبل حدوث المشكلة أو بعدها، أحيانا تجد أن عملية تشكيل لجنة من جهتين حكوميتين لا يتم إلا بأمر من المقام السامي بمعنى كأن القيادة العليا هي التي تطالب تلك الأجهزة بالتنسيق فيما بين الأجهزة المختلفة لمعالجة المشاكل. بينما كان يفترض ونحن في القرن الواحد والعشرين الذي يتسم بانتشار المعرفة وسهولة الاتصال وقد كان حريا بهذه الأجهزة أن تعي دورها وان تعمل بالتنسيق فيما بينها. إن مشكلة الاقتصاد السعودي وهذه الأزمات التي تحدث ليست فقط بسبب عدم التنسيق بين الأجهزة الحكومية ذاتها ولكن أيضا بينها كمجموعة حكومية وبين القطاع الخاص، لأن قضايا الاقتصاد يوجد لها أجهزة حكومية معنية بوضع السياسات والأنظمة المعينة وجزء كبير من النشاط الاقتصادي في بلد يطبق الاقتصاد الحر في أيدي القطاع الخاص، أيضا ضعف التنسيق بين الأجهزة الحكومية وبين الشركات والمؤسسات وممثلي القطاع الخاص على شكل غرف تجارية وما إلى ذلك.

وعملية التضخم وارتفاع الأسعار يجب ألا ننظر إليها من زاوية واحدة، وإنما النظر إليها بمنظور شمولي وفي نفس الوقت إذا أردنا معالجتها أو نظرنا إلى كيفية الحلول يجب أن نتعامل معها أيضاً بمنظور شمولي. لأن ممثل القطاع الخاص ينظر إلى عامل واحد هو أن التكلفة عليه في بلد المنشأ ارتفعت بسبب ارتفاع أسعار النفط وأسعار النفط قادت إلى ارتفاع أسعار المواصلات والنقل والطاقة وما إلى ذلك، والمواطن يقول أن الجهاز الحكومي لم يراقب الأسعار والاقتصادي يقول السبب هو الإنفاق العام. كل واحد يتحدث عن جزء واحد من الحقيقة فإذا أردت الحقيقة يجب النظر إلى كافة هذه العوامل مجتمعة.

وبينما يرى الدكتور فهد بن جمعة الخبير في الاقتصاد السياسي، أن ارتفاع الأسعار في السعودية محلياً مبني على أمرين الأمر الأول: التوقعات، والأمر الثاني: على أمور واقعية، والتوقعات على عملية الإصلاح الاقتصادي والتخصيص أنه سوف يزيد الطلب بنسب كبيرة أكثر مما يتوقعه هؤلاء الأفراد على الخدمات وعلى المواد الأخرى فمثلاً من التوقعات أيضاً من القطاع العقاري كانوا يتوقعون أن ما طبق في الإمارات سوف يطبق في المملكة العربية السعودية وذلك على شكل شائعة كبيرة. وأنه سوف تحدد نسب لزيادة الإيجارات فقام أصحاب العقار باستباقية لهذا القرار وهذه شائعة فرفعوا الإجارات بنسب تصل إلى ٥٠ في المائة، وإلى ٥٤ في المائة، حتى لو تم فرض هذه النسبة فهم قد حققوا ما يريدون وان تصبح هذه النسبة مثل ما هو موجود في سوق الأسهم الـ ١٠ في المائة شيء مضمون. هذا الأمر أدى إلى تضخم سوق العقار بناء على توقعات قد تحصل وقد لا تحصل، أما الأمر الثاني: هو يتعلق بالأفراد وهو تخفيض سعر البنزين هذا أمر أدى إلى النقص في القيمة والأسعار سابقاً ولاحقاً إلى إنفاقها في السلع والخدمات الأخرى، ونعرف أن الاستهلاك يحدده دخل الفرد وكلما ارتفع دخل الفرد زاد الاستهلاك والفرق بينهما يصبح للادخار.

وقال ابن جمعة، إن هذه العوامل التي هي تخصيص سعر البنزين وزيادة الرواتب بنسبة ١٥ في المائة لموظفي الحكومة أدت إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات، لأن هؤلاء الأفراد أصلاً دخلهم محدود فكلما ارتفع دخلهم يحاولون تلبية حاجاتهم الأخرى.

وإن ارتفاع أسعار النفط حدث بطريقة غير مباشرة داخلياً من حيث رفع الأسعار سواءً للسلع الداخلية أو الخارجية، وكذلك نقص المعروض العالمي من بعض المواد الغذائية مثل الأرز فمثلاً: سوريا ألغت العقد الذي بينها وبين الأردن لتزويدها بكم طن من القمح لأنها لا تستطيع توفير ما يكفي لمواطنيها. وهذا سوف يؤدي أيضاً إلى ارتفاع سعر القمح والأرز، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ارتفاع السعر محلياً، أما العوامل الخارجية فقد غطاها الأخوة الزملاء كاملة.

وأعتبر ابن جمعة، أن من الأشياء التي زادت في رفع مستوى الاستهلاك هي البطاقات الائتمانية وتغرير البنوك بالمواطنين، حيث يأتي المواطن وبطريقة ما يحصل على بطاقة الائتمان، وهذا يزيد من استهلاكه ومديونيته، وكذلك تفشي الاحتكار بين الشركات والتجار أو ما يسمى بمعدل التركيز في السوق. ونعرف انه صدر في العام الماضي أمر ملكي يشجع على المنافسة وحماية تلك المنافسة، هذا لم يتم تطبيقه لأن بعض الشركات وبعض التجار لا يزالون يسيطرون على الأسواق بنسب كبيرة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتدني الجودة والخدمات، وهو أمر مهم عندما يتم تفكيك الاحتكار والتركيز سوف تنخفض الأسعار وستكون الجودة مرتفعة والقيمة عند مستوى سعر التنافس.

ابن جمعة: البطاقات الائتمانية وتغرير البنوك بالمواطنين زادا من رفع مستوى الاستهلاك

وعاد الدكتور رجاء المرزوقي، مبيناً أنه قد وضع نظام للاحتكار وتكفلت به وزارة التجارة. لكن الإشكالية هي أن رجال الأعمال هم الذين يديرون دفة تشجيع المنافسة، وهذا غير متناسق مع مصالحهم

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

ومع القطاع الذي يديرونه، متوقعا أن هذه الإشكالية من أهم القضايا التي يعاني منها الآن الاقتصاد السعودي وهو نظام التركيز ونظام الوكالات الذي أدى إلى سيطرة قطاعات أو شركات محددة كما نعرف أن التسعير في نظام الاحتكار أعلى دائماً من التسعير في نظام المنافسة كاملاً.

* «الرياض»: إن الأرز لا يشكل هماً فيما يحدث الآن في الأسعار، ولكن هل حدث ضغط على المصدر من قبل الجهات الحكومية؟

– وقال محمد الشعلان عضو لجنة المواد الغذائية في الغرفة التجارية والصناعية في الرياض: بالنسبة لأزمة الأرز الراهنة سمعنا أن تجار الأرز تجمعوا للعمل على الخروج من هذه الأزمة وأتفق على ألا يشتروا من الجهات من بلد المنشأ.

ونحن - الكلام للشعلان- كتجار الأرز عددنا ستة إلى سبعة تجار نعمل من أجل التخفيف والضغط على التجار الهنود، حيث نقوم بعمل اتفاقيات بعدم الشراء منهم لأنهم رفعوا الأسعار ولم يوفوا بالعقود المبرمة بيننا وبينهم، لكن داخلياً في الغالب لا نتفق اتفقنا فقط من أجل الخروج من الأزمة فالتجار الهنود من سعر ٧٥٠ زادوها إلى ٩٥٠ ونحن اشترينا بـ ١٠٥٠، وبالتالي ضغطناهم لمحاولة العودة إلى السعر القديم (٧٥٠).

واختلف الدكتور رجاء المرزوقي مع «الشعلان»، قائلاً: أن التجار الفاعلون في سوق الأرز كما ذكرهم ستة الى سبعة تجار هم اللاعبون في السوق وهم الذين يستوردون اكبر كمية من الأرز في السوق للمملكة، وبالتالي أي تنافس بينهم يؤدي إلى انخفاض بسيط جداً في الأسعار.. من الناحية

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

اختلال نظام توزيع الدخل والثروة يقود إلى إفرازات خطيرة تتمثل في زيادة معدلات الجريمة والبطالة

إنشاء مراكز تسويقية صغيرة في عدد من المناطق تملكها الدولة سيحد من مشكل ارتفاع الإيجارات

النظرية إذا لم يوجد نظام فاعل من قبل الحكومة لمنع مثل هؤلاء من أن يتفقوا على المستهلك الداخلي.

ولفت المرزوقي، إلى أن في الغالب اتجاه التجار الى رفع الهامش الربحي من خلال عدم التنافسية بينهم، إما بوجود قائد من هؤلاء المجموعة والكل ينظر إليه، وبالتالي تترتب الأسعار بناء على كم حدد القائد في السوق السعر أو التنبؤ بما يفرضه الآخرون.

وتساءل المرزوقي، حول دور الهيئة التي أنشأتها الدولة بمرسوم ملكي العام الماضي والنظام الذي وضع؟، معتبرا أن مجلس إدارة «للأسف الشديد» مثل هذا النظام عندما يكون من رجال الأعمال لن يكون حجر عثرة أمام رجال الأعمال في عدم التنافسية الداخلية، ولذلك نأمل أن الدول تكون فاعلة في وضع النظام الأساسي وتشجيع المنافسة، وليس وضع تنظيم الأسعار، لأنها تنظيم الأسعار وفرض سعر رسمي يشوه الاقتصاد، إنما تشجيع المنافسة ووضع النظام الصارم الذي يمنع الاحتكار هو الأصلح.

وضرب المرزوقي مثالاً: في نظام الدول المتقدمة الغربية، أن أي محاولة لتنظيم الأسعار في الداخل بين المتنافسين عقوبته من أشد العقوبات تصل إلى السجن، بينما في السعودية وفي بعض الأوقات الجهات المعنية تدعو مثل هؤلاء وتشجعهم على تحديد السعر على المستهلك.

وأضاف الدكتور فهد بن جمعة، إن تفاوت الأسعار من منطقة الى منطقة لا يعني أن هناك تنافسية، هذا يسمى المنافسة المكانية فالشركات تتنافس من منطقة لمنطقة وكل واحد يحاول أن يغير شكل المنتج فكيس الأرز بدلاً من أن يكون «أصفر» يجعله «أحمر» ويرفع السعر شيئاً بسيطاً حتى يتصور المستهلك أن هذا الأرز فيه تميز. فلا يعني التفاوت أو الاختلاف في الأسعار أن المنافسة سائدة في السوق.

ويعتقد ابن جمعة، أن الحصة السوقية لهؤلاء التجار وتقسمها على عددهم تجد إن النسب عالية في كل تاجر، والعدد في الدول المتقدمة هو ٣٠ - ٤٠ في المائة، وشركة مثل مايكروسوفت تملك ٤٠ - ٥٠ في المائة، يعاقبونها على ذلك.

وعاد محمد الشعلان قائلاً: سأوضح نقطة التنافس في الأسعار، فأنت لو تلاحظ انه على فترة سنة كاملة تمثل الهايبر سوبرماركت في سوق المملكة أكثر من ٧٠ في المائة من المبيعات وعلى مدار السنة تلاحظ التنافس في الأسعار في الهايبر على المنتجات الرئيسية مثل الأرز وتجد أن السعر الأقل من رأس المال هو الذي يباع، وبالتالي ترى هذا التنافس من خلال البيع.

الشعلان: المستهلك الآسيوي إفطاره وغداؤه وعشاؤه من الأرز ولم تكن هناك ضجة إعلامية

وأضاف الشعلان: «نحن بيننا وبين السوبرماركت اتفاقيات عند شراء الكميات بأسعار أقل، وبالتالي فان المنافسة بيننا شديدة جداً وهذه المنافسة ليس فيها أي تجمع لكي تحدث أسعار معينة».

وخالفه الدكتور عبدالعزيز شافي العتيبي قائلاً: «مع كل التقدير لوجهة نظر الأستاذ الشعلان أن عملية التنافس بين الهايبرماركت لا تضمن ألا يكون هناك اتفاق بين المستوردين ما دام أنهم قلة في ٦ أو ٧ حتى الى ١٥ فعملية التنسيق بينهم على سعر معين سواء كان سعرا محددا أو على (رينج) معين واردة، وبالتالي التنافس بين الموزعين سواء كانوا هايبرماركت أو غيرها تظل في حدود ما يأخذونه من المستورد.

وقال العتيبي، أن المستوردين ربما يتفقون على سعر لنفترض انه ١٥٠ فعادة هم يعطون سعرا أقل للموزعين كهامش ربح، مبيناً أن المنافسة بين الموزعين صغروا أم كبروا هي في هامش الربح، وكون أن هناك تنافسا بين الموزعين لا يعني انه ليس هناك احتكار من الموردين، وطبعا أنا لا أوجه اتهاما لهم لكني أتحدث من الناحية النظرية».

ورد الشعلان على رأي الدكتور العتيبي، حول التنافسية بين التجار موضحاً: أن التنافس موجود بين التجار في شتى المجالات وخصوصا تجارة الأرز. وقد يصل التنافس عندنا إلى حد البيع برأس المال في أوقات كثيرة من السنة حتى حينما نأتي الى موسم مثل موسم عودة المدارس نضطر الى وضع هدية تقارب ٥٠ في المائة من قيمة السلعة، وبالتالي أصل هامش الربح الذي حصل من الزيادة مع الخسارة، لافتا

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

إلى أن الاتفاق على قضية الاستيراد لدينا - أي التجار- هي عدة نقاط نضغط بها على الشركات للقيام باستيراد السلع إضافة الى شراء كميات كبيرة من الأرز، وذلك لفرض إنزال الأسعار والتي بدأت الآن في النزول خصوصا هذا الموسم، والدولة تتجه لشراء الأرز من دول أخرى من أمريكا.

وأشار الدكتور مانع الدعجاني أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إلى أن هذا الموضوع الذي يلامس المجتمع في أهم احتياجاته، حيث إن مسألة التضخم وغلاء الأسعار تحتاج الى سياسة اقتصادية صارمة وتخطيط سليم لتوفير الحلول لها وتفعيل الصناعات الوطنية، والأسباب في هذه المشكلة متعددة ولابد من البحث عن الحلول لها كلها، مثل ارتفاع أسعار النفط والفجوة الكبيرة بين السياسة الاقتصادية، والتقسيم بين الفئات من حيث الدخل له كذلك صلة وثيقة بالمشكلة المطروحة لأن هناك طبقة رجال الأعمال، كبار الموظفين، والموظفين بشكل عام، كل هؤلاء يتأثرون بالأسعار والاستهلاك كل حسب ظروفه.

وطالب الدكتور الدعجاني، بأهمية الوعي التربوي والثقافة الاجتماعية للطبقة الوسطى من حيث حجم الأسرة والتماسك والتفكك الأسري والنتائج المترتبة عن ذلك ومراقبة التغيرات الديمغرافية والتربوية كدراسات ميدانية، كل هذه الأمور تشكل مشاكل مهمة جدا في قضية التخطيط الاقتصادي، وضرورة إجراء دراسات ميدانية واجتماعية متخصصة في الواقعية، وأغلب الدراسات الاجتماعية تدرس على مستوى الماجستير والدكتوراه المشاكل الاجتماعية وظواهرها ومن المعالجات التي بدأت بها الدولة هي تشييد المشروعات الإسكانية التنموية، لكن تبقى المشروعات الاستثمارية الصغيرة والسريعة التي تقدم للمستثمر.

ويرى الدعجاني، من الناحية الاجتماعية وليس من النظرة المادية، أن ارتفاع أسعار الأرز قد يكون حلا للمشكلة الاجتماعية، مبررا ذلك بأن بعض أفراد المجتمع يستهلكون أكثر من حاجاتهم اليومية، وذلك من خلال المناسبات والزوجات بحيث إن ما يتبقى من الأرز يرمى في النفايات.

وبدأ اعتراضه الدكتور رجاء المرزوقي عندما ذكر الدكتور مانع الدعجاني أن ارتفاع أسعار الأرز قد يكون حلا للمشكلة الاجتماعية، مؤكداً المرزوقي هنا تأتي مشكلة أن تعالج مشكلة فئة كبيرة جدا في المجتمع من خلال معاقبة جميع المجتمع وأكثر من سيتضرر في ارتفاع أسعار الأرز هم الطبقة الفقيرة والطبقة المنخفضة الدخل والطبقة الوسطى خصوصا حينما نتحدث عن جميع المواد الغذائية وليس عن الأرز فقط، فهي سلع غير مرنة بمعنى آخر إن ارتفاعا أسعارها لن يؤدي الى انخفاض استهلاكها، فالفرد يستهلك حاجته من الغذاء، ولن يرفع استهلاكه بسبب انخفاض الأسعار لأنه يحتاج الى قوته اليومي، فلذلك تصنف اقتصاديا بأنها سلع غير مرنة، غير السلع الكمالية التي هي مرنة وأن ارتفاع أسعارها لا يشجع على الإقبال عليها، وهذا ما يفسر إن ملابس النساء في كثير من الأوقات عليها تخفيضات، إنما لا نرى المواد الغذائية عليها تخفيضات ٧٠ في المائة أو ٦٠ في المائة، والسبب في ذلك هو أن الزبون مضطر لشراء حاجته اليومية.

وتخوف المرزوقي، من الارتفاع والأثر الاجتماعي لذلك فإن هذا الأمر سيقود الى ارتفاع تكلفة المعيشة على الطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى وارتفاع تكلفة المعيشة يعني أن دخل الفرد الحالي لا يستطيع أن يغطي جميع النفقات التي كانت من قبل، وهذا يؤدي

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

الى حاجته الى مصدر دخل آخر وعدم وجود هذا المصدر يجعله يفكر في اللجوء الى حلول أخرى أو حتى في بعض الأوقات يؤدي الى قلاقل اجتماعية وبطريقة أو أخرى الى قلاقل سياسية، مشيراً إلى أن الاستقرار السياسي أهم أسبابه هو الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فان كل السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول أهمها قضيتا محاربة التضخم ومحاربة البطالة والوصول الى أدنى معدلات التضخم والى أدنى معدلات البطالة والسبب هو المحافظة على ثروات الأفراد وقدراتهم الشرائية وجمع الأفراد في أعمال تحقق لهم دخلاً مناسبا يوفر لهم حياة كريمة في المجتمع، غير ذلك يؤدي الى قلاقل اجتماعية وإلى عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يتخوف منه مع زيادة التضخم وزيادة نسبة الطبقة الوسطى التي تنفصم وتدخل دائرة الطبقة الفقيرة لأن ارتفاع التضخم يعني انخفاض الدخل للمواطن.

ودافع محمد الشعلان، عن تجار الأرز السعوديين حينما قارن بين المستهلك الأسيوي والسعودي،» معتبرا أن المستهلك الأسيوي الذي إفطاره وغداؤه وعشاؤه يتكون من الأرز ومع ذلك لم تكن هناك ضجة إعلامية حول هذا الموضوع مثلما يحدث في المملكة والأمر الآخر، هو إننا نلاحظ إن استهلاك الفرد ٤٥ كيلوجراما من الأرز في السنة الكاملة، وبالتالي حينما يصبح هناك ارتفاع مثل هذا الارتفاع بـ ٢٠ ريالا أو ٣٠ ريالا أو ٤٠ ريالا معنى ذلك يدفع الواحد منهم ٤٠ ريالا، مع هذا تجد الفرد منهم يصرف - ٢٠٠ - ٣٠٠ ريال رسائل واتصالات الجوال فقط في الشهر بالنسبة للولد أو البنت كصرف ليس له أي قيمة.

واعتبر الدكتور عبدالعزيز شافي العتيبي، أن بروز ظاهرة التضخم والارتفاع الكبير في الأسعار وارد أن يؤثر بشكل ملحوظ في حجم الطبقة الوسطى من المجتمع. وقد لا يصل الأمر إلى إلغاء الطبقة الوسطى، لكن إلى تضييق هذه الطبقة وتصبح نسبتها من إجمالي السكان أو من حجم المجتمع ضئيلة جداً، بينما كل الدراسات وكل تجارب الدول التي مرت بعمليات التحديث والتنمية تشير إلى أن هناك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي من جهة وبين توسع الطبقة الوسطى، فكلما توسعت الطبقة الوسطى كلما أصبحت نسبة أعلى من المجتمع تقع في نطاق ما يسمى بالطبقة الوسطى كلما قاد هذا إلى استقرار سياسي ونمو اقتصادي ووئام وسلام اجتماعي، بحيث تنخفض الجريمة ويشعر المواطن بالأمان على مستقبل أبنائه وعلى وضعه الاقتصادي، فإذاً ظاهرة التضخم وغلاء الأسعار تشكلان تهديداً لحجم الطبقة الوسطى من المجتمع، وبالتالي ما يتبع ذلك من تأثيرات اجتماعية لزيادة نسبة البطالة وارتفاع معدل الجريمة في المجتمع وحتى التأثيرات النفسية على المزاج العام للمجتمع وعدم الارتياح وتوسع ظاهرة عدم الارتياح والتذمر والقلق على مستقبل الفرد ومستقبل أبنائه من بعده.

الدعجاني: من الناحية الاجتماعية ارتفاع أسعار الأرز قد يكون حلا للمشكلة الاجتماعية

ووافقه الدكتور فهد بن جمعة، حيث قال إن الكثير من الدراسات تشير دائماً إلى أن عدم الاستقرار السياسي هو الذي يسبب التذبذب في الأسعار وارتفاعها، ولو عكسنا الحالة فإن لدينا استقراراً سياسياً، لكن لا بد أن نحذر من تأثير هذا التذبذب في الأسعار والتضخم على الاستقرار، هذا هو الذي يجب أن نخطط له.

*** «الرياض»: الكثير من علماء الاجتماع تحدثوا عن تأثير المدينة على سلوك الأفراد فما مدى تأثير المدنية على سلوك المستهلك في السعودية؟**

– وقال الدكتور مانع الدعجاني، إن هذه فرصة ربما لتقديم دراسات اجتماعية خاصة في هذا الجانب، فكما ذكرت أن لدينا ضعفاً كبيراً جداً في قضية الدراسات الاجتماعية ويجب الإسراع في التربية وربما هذه تدفع الناس إلى أن يفكروا بحيث لا يواجهون هذه المشاكل، وإذا لم تحل مثل هذه المشاكل سوف يحدث تفكك أسري في بعض الأسر التي لا تستطيع مواجهة الغلاء أو الانتباه له، ولن تستطيع هذه الأسر تحقيق متطلبات الأطفال الضرورية، كما يؤدي ذلك إلى انتشار

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

بعض الأمراض النفسية مثل التوتر والصرع والاكتئاب التي تنعكس سلبياً على المجتمع وعلى العلاقات الاجتماعية، وظهور الظواهر الاجتماعية السلبية مثل الكسب غير المشروع، وقلة الإنتاجية الفردية وقلة الإمكانيات.

وأضاف «سوف يذهب الناس للبحث عن زيادة ساعات العمل للحصول على دخل زيادة مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية على صحتهم التي أحياناً تحتاج إلى الدخول إلى المستشفيات فتزداد مشاكلهم إضافة إلى مشاكل أخرى تحتاج إلى الدعم والمساعدة، من هنا ندعو القطاع الخاص إلى المساهمة في المساعدة على حل هذه المشاكل التي يعاني منها المواطنون، كما ينبغي العمل على إجراء دراسات تساعد على مراقبة الأسعار، كذلك يجب إيجاد برامج إرشادية وتوعوية، لدعم الجمعيات الخيرية ومساعدتها والعمل على إنشاء مراكز تسويقية صغيرة في عدد من المناطق في المملكة تملكها الدولة، وهذا سيحد من بعض مشاكل ارتفاع الإيجارات، وتفعيل دور جمعية حماية المستهلك وتقديم الدعم لها، وإيجاد مراقبين متخصصين ومدربين في الأنشطة الاجتماعية المختلفة».

وخلص الدعجاني إلى القول «أنه مهم جداً مراقبة المجتمع في قضية التنظيم كقضية تكاملية في بناء المجتمع ليصبح واعياً بالمشكلة وحلها أو التقليل منها، كما ينبغي توعية المستهلك في الاستهلاك والترشيد والاستثمار في المناطق الصحراوية وتنميتها خاصة المناطق الغنية بالموارد المتنوعة».

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007 العـــدد : 14393
الصفحـات : 8 المسلسل : 45

غير واضحة تصوير

تسلسل	التوصية	المؤمن
١	التنسيق بين السياسات الحكومية، يجب أن يكون هناك تنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية في الشأن الاقتصادي أو النقدية.	د. رجاء المرزوقي
٢	دراسة الوضع التنافسي للقطاعات الاقتصادية المعنية، وذلك لمنع مثل هؤلاء المحتكرين من رفع الأسعار أو الاتفاق البيني فيما بينهم لرفع الأسعار.	د. رجاء المرزوقي
٣	خلق تكتلات على مستوى دول الخليج والدول التي يتم الشراء منها.	د. رجاء المرزوقي
٤	التركيز على القطاع الحكومي للإنفاق الاستثماري وتقليل الإنفاق الاستهلاكي بقدر الإمكان، ذلك الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد .	د. رجاء المرزوقي
٥	وضع الأنظمة والقوانين وتفعيلها والاهتمام بها، تلك الأنظمة التي تشجع على المنافسة وتمنع الاحتكار.	د. رجاء المرزوقي
٦	تشجيع الاستثمار وتحسين بيئته وتوجيه الاستثمار خاصة إلى الجهات التي تعاني من المتناولة التضخمية.	د. رجاء المرزوقي
٧	فك ارتباط الريال بالدولار والربط بسلة عملات، وذلك لتقليل المخاطر الناتجة من الربط بعملة واحدة وخلق توازنات بين عملات الدول التي ترتبط المملكة معها بتبادل تجاري وتدفق استثماري مما يخفف أثر انخفاض الدولار على التضخم، كما يساعد على وجود سياسة نقدية مستقلة نسبيا.	د. رجاء المرزوقي
٨	رسوم الواردات، عن طريق تخفيض الأسعار التي يدفعها المستهلك النهائي مما يخفض التضخم.	د. رجاء المرزوقي
٩	زيادة تكثيرات العمالة الأجنبية للقطاعات التي تعاني من الاختناقات، بحيث تساعد القطاعات التي تعاني من ضغوط تضخمية لزيادة العرض من خلال توفير العمالة اللازمة لزيادة الإنتاج.	د. رجاء المرزوقي
١٠	تعديل سعر الصرف والذي يعتبر من الخيارات الواردة أو على الأقل غير المستبعدة.	د. عبدالعزيز شافي العتيبي
١١	تحسين مستوى المعيشة للفرد السعودي، ويتطلب هذا معالجة شاملة للوضع الاقتصادي بدلاً من التركيز على جانب واحد.	د. عبدالعزيز شافي العتيبي
١٢	معالجة الإسكان بوضع حلول سريعة واستراتيجية بعيدة المدى لكي لا تستمر أزمة السكن أو تتفاقم.	د. عبدالعزيز شافي العتيبي
١٣	تخفيض أو إلغاء الرسوم لأن الوضع المالي للدولة الحالي ممتاز، مثل رسوم العمالة أو غيرها.	د. عبدالعزيز شافي العتيبي
١٤	معالجة القروض الشخصية بوسيلة أو بأخرى، مما ستعالج نسبة كبيرة من المجتمع السعودي راهنت مستقبلها الوظيفي للقروض البنكية، كما أن هذا سيعزز النشاط الاقتصادي.	د. عبدالعزيز شافي العتيبي
١٥	إعادة النظر في جدولة تنفيذ المشروعات الحكومية بدلاً من ثلاث سنوات، ليكن على مدى طويل الأجل ٦ سنوات بالشكل الذي يمكن الاقتصاد من استيعاب هذه الطفرة.	د. عبدالعزيز شافي العتيبي
١٦	إجراء إصلاح إداري جذري، لأن الأجهزة الإدارية في المملكة ضعيفة في التخطيط والدراسات واستشراف المستقبل والتنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها وأيضا ضعيفة في المبادرة ويعتبر هذا مطلباً ملحاً في الوقت الراهن.	د. عبدالعزيز شافي العتيبي
١٧	إعادة النظر في التشريعات الحكومية وتفعيلها خاصةً الخدمات الحكومية كالمخالفات المرورية وتسديد الضرائب.	د. مانع الدعجاني
١٨	إيجاد دعم للبحوث العلمية خاصةً البحوث الكيفية التي تحتاج إلى فرق ووقت وجهد وتكاليف.	د. مانع الدعجاني
١٩	توعية المستهلك بثقافة الإرشاد الاقتصادي والاجتماعي والادخار والوعي الاستهلاكي، لدى جميع المستهلكين من خلال برامج مرسومة ومخططة دينية واقتصادية وتربوية واجتماعية وترفيهية.	د. مانع الدعجاني
٢٠	دعم مراكز الأحياء الاجتماعية وتفعيل أدوارها وجعلها هي العين المراقبة للمجتمع.	د. مانع الدعجاني
٢١	دعم المشاريع الوطنية المساهمة في خدمة المجتمع، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية.	د. مانع الدعجاني
٢٢	العمل على دراسات متتابعة وتقويمية لمراقبة الأسعار من أجل إعطاء كل ذي حق حقه بالنسبة للتاجر والمستهلك.	د. مانع الدعجاني
٢٣	التوعية والإرشاد والاستثمار في المناطق الصحراوية والريفية الغنية بالمواد المتنوعة.	د. مانع الدعجاني
٢٤	إعادة النظر في طريقة تسهيل الرسوم المطلوبة (الكهرباء، الهاتف، والغرامات).	د. مانع الدعجاني
٢٥	توفير المعلومات الاقتصادية ذات الشفافية العالية التي يمكن استخدامها لتشخيص القضايا التي تؤرقنا ولتكهن بما سوف يحدث في المستقبل حتى نضع الحلول المناسبة مسبقا.	د. فهد بن جمعة
٢٦	إتباع سياسات نقدية ومالية متوازنة في المدى القصير والمتوسط يراعى فيها تقليص نسبة التضخم تدريجيا دون الأضرار بمعدل النمو الاقتصادي وجاذبيه الاستثمار الأجنبي.	د. فهد بن جمعة

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 20-11-2007
الصفحـات : 8
العـــدد : 14393
المسلسل : 45

٢٧	التشديد على البنوك بان لا تغرر بالمواطنين من خلال منحهم القروض الشخصية وإصدار البطاقات الائتمانية لهم دون مراعاة عامل المخاطرة المرتفع وعدم قدره الفرد على السداد في أوقات الاستحقاق مما يرفع نسبه المديونية في الاقتصاد وتكون له عواقب اقتصاديه واجتماعيه لا تحمد عقباها.	د. فهد بن جمعة
٢٨	دعم حرية السوق وتعزيز المنافسة بوضع معايير تحد من التركز الاحتكاري في السوق ومحاربه احتكار القلة الذي يتم من خلال الاتفاق بين القلة على فرض الأسعار التي يحددونها.	د. فهد بن جمعة
٢٩	رفع القدرة الإنتاجية المحلية من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل عملية الاقتراض وتوفير العمالة اللازمة لأداء أعمالها والتي أصبحت عائقاً حقيقياً في إنشاء واستمرار أعمالها.	د. فهد بن جمعة
٣٠	توعية المستهلك من أجل تغيير نمط سلوكه الاستهلاكي واختيار البدائل المتاحة التي تتناسب مع دخله المتاح وان يكون هناك تقرير يوضح أسعار وأنواع السلع والخدمات بشكل دوري.	د. فهد بن جمعة
٣١	النظر في رفع مستوى الأجور بشكل تدريجي لا يؤدي إلى تفاقم مشكله التضخم.	د. فهد بن جمعة
٣٢	دراسة مستوى الإيجارات السكنية والتجارية وأسعار العقار التي ارتفعت نسبتها إلى ٥٠ في المائة في بعض الحالات حتى نصل إلى مستوى مقبول لمستوى الإيجارات والأسعار بما يتناسب مع طبيعة اقتصادنا.	د. فهد بن جمعة
٣٣	التواصل بين الأكاديميين الاقتصاديين ورجال الأعمال، خاصة في السلع الرئيسية للمواطن مثل المواد الغذائية للاطلاع على المتغيرات والمشاكل التي تحدث في مثل هذه المواقف وأخذ البيانات الصحيحة من مصادرها.	محمد الشعلان
٣٤	على الأعلام التأكد من الأرقام التي تخدم الطول في هذا الوضع الراهن، وليس توجيه فقط اللوم على جهة حكومية معينة مثل وزارة التجارة والصناعة.	محمد الشعلان